٢٣ الحالي آخر موعد لتقديم طلبات وكلاء الكيانات السياسية، و ٥٢٢٠ مركز اقـ اع بواقع ٢٩ ألف محطة في عموم العراق

بهراء متابعات

أكد الدكتور فريد ايار الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا للانتخابات ان يوم ٢٣ كانون الأول الجاري هو الموعد النهائي لعملية تقديم طلبات اعتماد وكلاء الكيانات السياسية لمراقبة الانتخابات التي ستجري في الثلاثين منه

وقال ان عملية تقديم الطلبات تجري في مكاتب المفوضية في المحافظات والمكتب الاقليمي لكردستان والمكتب الوطني في بغداد

وبين الدكتور ايار ان حضور وكلاء الكيانات السياسية في مراكز الاقتراع عنصر هام لضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها، ويتمثل دورهم في مراقبة العملية الانتخابية لغرض تقديم تقرير الى كياناتهم السياسي عن حيادية ونزاهة الانتخابات وعليه فإنهم مستقلون عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وكذلك عن السلطات الحكومية

واضاف ان المفوضية ستعتمد الوكلاء الذين ترشحهم الكيانات السياسية المصادق عليها والمشاركة في الانتخابات بعد مراعاة الأصول الخاصة الأمر الذي سيتيح لهم فرصة مراقبة العملية الانتخابية وبين الناطق الرسمي انه يشترط بالوكلاء قبول قواعد السلوك الصادرة عن المفوضية كما ان الكيانات السياسية ذاتها مسؤولة عن توفير تكاليف المراقبة لوكلائها فيما لا يحق لوكلاء الكيانات السياسية استخدام ممتلكات المفوضية كالسيارات او المعدات الخ

ان النظام رقم ٦ الخاص بوكلاء الكيانات السياسية وقواعد سلوك الوكلاء الصادرة من المفوضية يحدد الإطار القانوني الخاص بالوكلاء وعلى الكيانات السياسية تدريب اعضائها على التقيد بمضامين هذا الإطار وتزويدهم بالمعلومات الخاصة بدورهم وحقوقهم وواجباتهم في عملية المراقبة

وذكر الناطق الرسمي ان قائد الكيان السياسي او الممثل المخول من كل كيان سياسي يرغب بمراقبة الانتخابات سيكون مسؤولاً عن توفير المعلومات الدقيقة المطلوبة لغرض اعتماد وكلائه، وسيتلقى الممثل المخول عن الكيان ارشادات عن كيفية ملء الاستمارات واستكمال اجراءات الاعتماد من موظفي الانتخابات

ليس من مهمة المنظمة الدولية للهجرة الإدلاء بآراء سياسية

اوضح الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا للانتخابات الدكتور فريد ايار اليوم ان مهمة المنظمة الدولية للهجرة تقع ضمن نطاق العمل الاجرائي بتنفيذ انتخابات العراقيين في الخارج وليس الادلاء بآراء سياسية مؤكداً ان كل ما يصدر عن هذه المنظمة من تصريحات لا يلزم المفوضية العليا بأي شيء

وقال الناطق الرسمي ان المفوضية كانت قد وجهت رسالة واضحة الى المنظمة المذكورة بعدم الإدلاء بالتصريحات إلا بعد موافقة مجلس المفوضين إلا أنه يبدو ان هذه لم تلتزم بالأمر الصادر إليها

وأشار الدكتور ايار إلى أن عمل المنظمة هذه وبموجب عقد واضح مع المفوضية يقتصر باتخاذ الخطوات الاجرائية لتسهيل عملية الانتخابات في الخارج وليس الإكثار بإطلاق التصريحات التي لا توافق سياسة المفوضية وتوجهاتها

وقال الناطق الرسمي ان المفوضية لم تصادق بشكل نهائي لغاية اليوم الأسبوع الماضي على توزيع المراكز داخل الدول الـ ١٤ التي تم اختيارها لوجود رأي لدى المفوضية حول تلك المواقع وضمان توزيعها بشكل يخدم الأكثرية من الناخبين العراقيين المتواجدين في الخارج

وعلى الصعيد ذاته طلبت المفوضية من المنظمة المذكورة تزويدها خلال يومين بأسماء جميع من تم تعيينهم من قبلها في الدول المختارة لغرض دراستها ومعرفة ان كان لدى بعضهم أية ارتباطات تقع خارج المسؤولية المناطة بهم وتتعارض مع شفافية العملية الانتخابية

المفوضية تنفي الاستقالات الجماعية

نفى الدكتور فريد ايار، الأنباء التي ترددت حول وجود استقالات جماعية في بعض مراكز المفوضية، وقال إنها شائعات مضخمة هدفها عرقلة العملية الديمقراطية الانتخابية في العراق وبين انه قد تحصل ان يستقيل موظف او اثنان لأسباب خاصة

وكانت صحيفة واشنطن بوست نقلت عن صحيفة محلية تصدر في الأنبار قولها ان اعضاء اللجنة الانتخابية الـ١٣ في المحافظة قدموا استقالة جماعية بعد تلقيهم تهديدات بالقتل من جماعات مسلحة مناوئة في المحافظة الواقعة غرب العراق

واضاف ايار هذا الأمر لا يعني ابداً ان ٦٠٠ موظف استقال دفعة واحدة، كما اشارت احدى الفضائيات، علماً بأن اية استقالة يمكن ان تعوض من خلال تعيين اشخاص آخرين، واشار ايار الى ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مستمرة بإجراء عملية إعادة تنظيم وتقييم لكافة مراكز التسجيل والاقتراع في كافة أنحاء العراق إستعداداً لبدء العملية الانتخابية يوم الـ ٣٠ من الشهر الحالي

وأوضح الناطق الرسمي أن هذه العملية تشمل أيضاً مراكز محافظة الأنبار والموصل، حيث أعيد تنظيم المراكز الخاصة بالتسجيل والاقتراع بالاضافة لمواقع المسؤولين الرئيسيين فيها، وذلك لضمان تمكين المواطنين في هاتين المحافظتين من الإدلاء بأصواتهم

وقال إن عملية إعادة التقييم تجري وفقاً للمعلومات التي تصل الى المفوضية من مصادر عدة بالاضافة لمقترحات تصل من داخل تلك المراكز أيضاً

شكاوى على استخدام الرموز الدينية في الحملات الانتخابية

صدر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بيان جاء فيه إستناداً الى قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والصلاحيات المخولة لنا بإعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الإنتقالية، قررنا اصدار البيان التالي بيان رقم ١٠ صادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

تلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق شكاوى عديدة من كيانات سياسية مشاركة قانونياً في التنافس الانتخابي المقبل تتعلق بقيام بعض المرشحين والقوائم المتنافسة باستخدام الرموز والمقدسات والفتاوى الدينية في حملاتها الانتخابية الحالية الأمر الذي يتعارض مع قواعد السلوك الموقعة من قبلها عند التصديق عليها لدى المفوضية كما يتنافى مع مبدأ الانتخابات الديمقراطية جذرياً

وتؤكد المفوضية بانها تدرس هذه الشكاوى معتبرة ان التصويت حق شخصي حر كما وتناشد كافة المرشحين ومسؤولي القوائم الانتخابية المنافسة احترام مبدأ ضمان حق كل ناخب عراقي بالتمتع بممارسة خياره الانتخابي بكل حرية واستقلالية

٥٢٢٠ مركز اقـ اع بواقع ٢٩ ألف محطة في عموم العراق

قال الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا للانتخابات الدكتور فريد ايار إن عدد مراكز الاقتراع في أنحاء العراق وباستثناء محافظة الأنبار ستبلغ ٥٢٢٠ مركزاً تشمل حوالي ٢٩ الف محطة اقتراع

وذكر الناطق الرسمي في حديث صحفي قبل ايام أن عدد مراكز الاقتراع في بغداد ستكون بحدود ١٤٥٤ مركز اقتراع وعدد محطاتها ٨٠٨١ محطة، وفي بابل سيبلغ عدد المراكز ٢٦٠ ومحطاتها ١٣٦١، وفي كربلاء ١٩٤ مركزا بعدد محطات تبلغ ٢٠٨، وفي النجف ٢٣٣ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٩٧٩، وفي الديوانية ٢٣١ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٠٠٧، وفي المثنى ١٤٩ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٦٣٣، وفي ذي قار ٣٤١ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٦٥٨، وفي ميسان ١٨٣ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٠٦١، وفي ديالى ٢٥٦ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٣٥٩، وفي كركوك ١٩١ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٨٩٨، وفي السليمانية ٤٧٣ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٢٠٢٩، وفي أربيل ٢٦٦ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٥٧٧، وفي دهوك ١٧٧ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٨٩٨، وفي نينوى ٣٤٨ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٢٠٠٨، وفي صلاح الدين ٢٠٧ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٠٦٨

وأشار الدكتور ايار أن مجموع المراكز بلغ ٥٢٢٠ فيما مجموع المحطات تبلغ حالياً ٢٩٠٨٤

وذكر أن الفنيين والخبراء في المفوضية يدرسون حالياً المراكز التي ستقام في محافظة الأنبار حيث سيعلن عنها في القريب ليتمكن أبناء المنطقة من ممارسة حقهم الانتخابي

المعايير الدولية تقتضي فاصلا زمنيا بين التسجيل والاقـ اع الفعلي

قالت متحدثة باسم المنظمة الدولية للهجرة المخولة تنظيم الانتخابات الدولية في الخارج، إن المعايير الدولية للقوانين الانتخابية تقضي ترك فجوة زمنية بين تسجيل الاسم والاقتراع الفعلي واوضحت ان الحرص على عدم حصول غش في العملية الانتخابية هو الدافع وراء الطلب من الناخبين ان يحضروا مرتين، للتسجيل اولاً وثم للإدلاء باصواتهم

وكانت المنظمة قد عقدت في وقت سابق مؤتمراً صحافياً للإعلان عن موعدي التسجيل والاقتراع للراغبين بالاشتراك في الانتخابات خارج العراق

واوضح المشاركون في المؤتمر إن باب التسجيل سيبقى مفتوحاً بين ١٧ ٢٣ يناير كانون الثاني الحالي فيما سيتمكن العراقيون من الإدلاء باصواتهم بين ٢٨ ٣٠ يناير وقد مثل المنظمة في المؤتمر ستيوارت باوتشر، رئيس فرعها في بريطانيا، وسارة فرادجلي مسؤولة العلاقات الخارجية، ومحمد اسدي وهو مستشار عراقي لها، وشذا بيزراني الموظفة الكردية العراقية

واشارت اريج السلطان، مساعدة مسؤولة العلاقات الخارجية في فرع المنظمة ببريطانيا الى ان السبب الرئيسي في إلزام الناخبين بالقدوم مرتين يعود الى اننا مطالبون بموجب المعايير الدولية لعرض قوائم الناخبين خلال فترة من الزمن، وذلك لتوفير الفرصة امام الآخرين لتقديم اعتراضات على هذا الناخب او ذاك اذا كان هناك ما يبرر ذلك واوضحت ان المقاييس المعمول بها في الانتخابات النزيهة حول العالم تنص على وجوب الالتزام بـ فترة العرض التي تستغرق اياماً عدة قبل فتح باب الاقتراع ولفتت الى ان الانتخابات لا تجري في العراق وليس لدينا قوائم بالمؤهلين للمشاركة في الاقتراع، الامر الذي يضطرنا الى التقيد بهذا الشرط بحذافيره تجنباً لوقوع خطأ عفوي او متعمد

وعما اذا كان من الممكن لرب العائلة ان يأتي بمفرده لتسجيل اسماء اسرته قبل ان تحضر بكامل اعضائها للمشاركة في الاقتراع يوم الانتخابات، قالت اريج ان هذا غير وارد ايضاً وذكرت ان الحرص على نزاهة العملية هو الذي دفع اللجنة العليا للانتخابات، وهي الجهة المخولة تحديد آلية الانتخابات والطريقة التي تتم بها، الى الاصرار على وجوب حضور الأسرة بكل افرادها للتسجيل ومن ثم للإدلاء بأصواتهم وقالت ان كل الأشياء نوقشت وتم التوصل الى هذه الصيغة المناسبة واضافت انه تقرر اول الأمر افتتاح مركز انتخابي واحد في لندن، بيد ان المنظمة عمدت الى تخصيص ثلاثة مراكز، واحد في العاصمة والثاني في غلاسكو كبرى مدن اسكتلندا والاخير في مانشستر بشمال انجلترا، وذلك لتخفيف العبء على الناخب العراقي

وقالت ان الاستفسارات التي تلقتها المنظمة تدل الى حماس كبير بين العراقيين المقيمين في بريطانيا للمشاركة وتابعت نرجو ان يترجم هذا الحماس الى اقبال كبير بين ٢٨ و٣٠ الشهر الجاري وساقت امثلة عدة على هذا الحماس بينها طبيب عراقي اتصل من شيفيلد بشمال انجلترا لابلاغهم بانه سيستأجر حافلة كبيرة لاحضار الناخبين، وشباب وبنات عراقيون يحاولون التطوع للمساعدة في تنظيم الانتخابات

المفوضية ترى أن لا تتقيد حركة الإعلام خلال الانتخابات

أكد الدكتور فريد ايار الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان المفوضية ترى أنه من الضروري أن لاتتقيد حركة الاعلام في أيام الانتخابات بل تكون لها الأفضلية في الاطلاع على ما يجري كونها المرآة العاكسة للحقيقة

وقال أن معتمدي الأجهزة الإعلامية يمكنهم الوصول الى مراكز الإقتراع يوم ٣٠ كانون الثاني مشياً، وبدون ان يحملوا أي أجهزة إلكترونية كالكاميرات أو اجهزة التسجيل

وأشار أما بالنسبة للراغبين بالتقاط الصور أو تصوير الأفلام أو استخدام اجهزة تسجيل أو أي معدات تصوير فسيتم تنظيم هذه العملية من قبل المفوضية العليا المستقلة، وذكر أن مغادرة مراكز الإقتراع ستكون بالتجمع في نقاط اجهزة الاعلام حيث سيتم فحص الاجهزة أمنياً

وذكر الناطق الرسمي أنه سيطبق النظام الاعلامي للمفوضية على جميع أجهزة الاعلام خلال يوم الانتخاب في حين سيكون هناك إتفاق مع الشرطة العراقية والحرس الوطني لتأمين الحماية للجميع علماً بأن وزارة الداخلية ستقوم باعلام وسائل الاعلام بشكل منفصل حول اجراءاتها الأمنية خلال فترة الانتخابات

وأشار الدكتور ايار ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ستقوم بتأسيس وسائلها الاعلامية الخاصة، ومركز اعلامي سيكون مقره في قصر المؤتمرات يبدأ من يوم ٢٥ كانون الثاني ويستمر لغاية اعلان النتائج مزوداً الاعلام بكل الوسائل الخاصة بعملية التصويت وعملية فرز الأصوات كما سيقوم المركز الاعلامي بتزويد المساعدة الفنية لتغطية الانتخابات في العراق ولأبعد نقطة ممكنة

وذكر الناطق الإعلامي أنه سيطلب من الاجهزة الاعلامية حمل هوية الصحافة أو كتاب رسمي عند طلب الاعتماد

وذكر الدكتور ايار أنه يتطلب من الصحفيين تقديم هوية منفصلة تحمل صورة المفضل جواز سفر عند المصادقة كما يفترض منهم ابراز صورة جواز السفر أو الهوية وصورة شخصية حديثة ورسالة حديثة من جهتهم الإعلامية

وأضاف ان بطاقة خاصة صادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ستكون في متناول ممثلي الأجهزة الإعلامية المعتمدين تخولهم الوصول الى مراكز الإقتراع والى المركز الاعلامي الخاص بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وستقوم وزارة الداخلية العراقية بإصدار باجات أمنية خاصة لممثلي الأجهزة الإعلامية

وذكر الناطق الرسمي أن تاريخ بدء الاعتمادات سيكون يوم ١٥ ١ ٢٠٠٥ حتى يوم ٢٨ ١ ٢٠٠٥ وستقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بإبلاغ الأجهزة الإعلامية عن جميع الترتيبات الإعلامية عبر الصحافة العراقية وموقع المفوضية على الانترنت www.ieciraq.org

وزير الـ بية يستعرض إنجازات العام الماضي:

أغلقنا ملف المفصولين السياسيين والحملة الوطنية للتعيين وسد الشواغر متواصلة

متابعة: أشواق الشمري

أكد الدكتور سامي المظفر وزير التربية إن العام الماضي شهد الكثير من الإنجازات التي حققتها وزارته وكان الهدف منها تثوير كل

الطاقات للارتقاء بالمستوى التربوي والعلمي وبما يُسهم في تجاوز الكثير من إشكاليات المرحلة السابقة، وأشار المظفر في بيان صحفي أن اولويات عمل الوزارة كانت وضع الخطط الإجرائية السريعة من اجل النهوض بالواقع التربوي والشروع بخطة واسعة لإعمار وتأهيل المدارس من خلال التنسيق مع المنظمات الدولية والبنك الدولي، وحدد الوزير ابرز إنجازات الأشهر السابقة وقال ان اهم ما تحقق في العام المنصرم كان استقرار العملية التربوية وانتظام الدوام وإعمار المدارس حتى في اكثر المناطق سخونة وهذا مؤشر على الجهد الكبير الذي يبذل من ملاكات الوزارة من معلمين ومدرسين ومشرفين وإداريين، اضافة الى ذلك سجلت الوزارة تقدماً كبيراً في مجال إعمار وتأهيل المدارس وتم هذا بعد التنسيق مع البنك الدولي والمنظمات الدولية وجهات اخرى، فضلا عن الخطة الإستثمارية للوزارة، حيث شملت خطة الإعمار والتأهيل اكثر من ٥٠٠ مدرسة وبناء اكثر من ٢٠٠ مدرسة ولدينا خطة واسعة لإعمار وبناء مدارس جديدة ضمن مؤشرات خطة عام ٢٠٠٥ بعد ان نكمل ملاكاتنا الهندسية او نشرع بتشكيل هيئة وطنية تأخذ المسؤولية في بناء المدارس، مضيفاً ان مجلس إعمار العراق لديه خطة اخرى لبناء مدارس جديدة وبصيغ غير تقليدية مضيفاً ان هدف الوزارة خلال الفترة المقبلة التوسع في بناء المدارس وتأهيل المدارس الحالية وإمكانية الغاء النظام الثلاثي المعمول في بعض المدارس بسبب الحاجة الى ابنية جديدة وعدم استيعاب ما هو متوفر حالياً

كما تم الاتفاق على إقامة العديد من المشاريع بالتعاون مع اليونسيف واليونسكو، وهي مختلفة ومتنوعة تتضمن التأهيل والتدريب اضافة الى الدعم والإسناد ويبقى طموحنا في العام الجديد ان تكون هذه المنظمات صادقة ومنطقية في توجهاتها وإكمال المشاريع بأسلوب يجعل الفائدة من المشروع تحقق اعلى درجات النجاح وبما يخدم مسيرة العمل التربوي

وعن موضوع اعادة المفصولين السياسيين وتاركي الخدمة اكد الوزير ان وزارته حققت نجاحات كبيرة في هذا الموضوع حتى إستطعنا، والكلام للسيد الوزير، غلق هذا الملف بالكامل وللذين قدموا طلبات اثناء الفترة المحددة من ١ ٥ ولغاية ٣٠ ٨ ٢٠٠٤ كذلك الذين قدموا شكاواهم اثناء المقابلات اليومية التي نجريها مع المواطنين الذين لم يستطيعوا تقديم طلباتهم، وأعدنا اكثر من ٢٥ الف مفصول سياسي وتارك للخدمة وعملنا ومن اجل سرعة الإنجاز إصدار اوامر يومياً وبأعداد تصل من ١٠٠٠ ٢٠٠٠ شخص، وندقق حتى اللحظة في عدد آخر كان متضررا فعلا ولم يعد للخدمة

وعن المناهج الدراسية وطبع الكتب الجديدة اشار المظفر إن الوزارة إستحدثت ١٦ عنوانا مدرسيا جديدا وطبعت اكثر من ٨٠ مليون كتاب مدرسي شمل ٦٠٠ عنوان مدرسي وجاء هذا المشروع بعد التنسيق مع البنك الدولي وتجاوز البيروقراطية القاتلة التي تعمل بها مؤسساته حيث تم طبع ٩٥ من هذه الكتب داخل العراق و ٥ خارج العراق علماً ان البنك الدولي يفرض موضوع طبع الكتب خارج العراق، ومن ثم تم توزيع هذه الكتب على العدد الأكبر من مدارس العراق فيما استلم جميع طلبة المدارس القرطاسية المجانية وهذا ما حدث لأول مرة منذ سنوات، وبالإضافة الى ذلك منعنا التدريس الخصوصي والتبرعات داخل المدارس وشددنا إجراءات منع استخدام الطلاب لأغراض التنظيف اضافة الى دراسة الإهتمام بالإشراف التربوي والاختصاصي ووضعنا شروطاً جديدة في اختيار المشرف التربوي ابرزها النزاهة والخدمة والخبرة العلمية والتربوية، واعطينا الموضوع اهتماماً خاصاً كوننا نرى ان الإشراف جزء مهم لإنجاح العملية التربوية وأصدرنا قرارا باعتبار يوم الخميس عطلة تضاف إلى الجمعة فوفرنا يوما آخر للإجازة وبما يسهم في تقليل تواجد الطلبة داخل المدارس ويساعدهم على الإطلاع والقراءة والبحث ويمنح المدرسين فرص اخرى للبحث والمطالعة والإطلاع على تجارب تربوية اخرى

وفيما يتعلق بالحملة الوطنية لسد الشواغر والتعيين في المناطق النائية والبعيدة اشار الوزير الى مواصلة الوزارة في هذا المنهج من خلال تعيين خريجي الكليات التربوية ومعاهد المعلمين والمعلمات والفنون الجميلة في المدارس البعيدة والنائية واضاف إن المرحلة الاولى شملت تعيين اكثر من ٢٦ الف معلم ومدرس في بغداد والمحافظات وتم التعيين وفق آلية محددة من ضمنها ان يكون المتقدم من سكنة المنطقة التي يتوفر فيها الشاغر اضافة الى منح الأفضلية الى خريجي السنوات الأخيرة اما المرحلة الثانية من هذه الحملة فقد بدأت من اليوم الأول من العام الجديد ووضعنا آلية اخرى للتعيين ونتطلع لتعيين نفس العدد الذي تحقق في المرحلة الاولى وهذا يعني اننا اسهمنا في توفير ٥٠ الف فرصة للعمل عالجنا فيها سد الشواغر المستعصية وساهمنا في معالجة البطالة التي لها آثار سلبية في الحياة الاجتماعية للبلد

وفيما يتعلق بمؤشرات خطة عام ٢٠٠٥ اكد وزير التربية ان اللجان المكلفة بوضع الخطة أكملت وضعها الأولي وعُرضت على المجلس التربوي الذي شكل لجانا اخرى لدراسة الخطة وبما يجعلها اكثر نضجاً في خدمة مسيرة العمل التربوي مضيفاً ان مؤشرات العام الجديد استهدف تنمية المهارات وتطوير الخبرات والتدريب والتأهيل اضافة الى اعتماد تقنية المعلومات واعادة النظر بهيكلية الوزارة وبما ينسجم مع التطورات والتحولات الجديدة مشدداً على توجهات الوزارة للأهتمام بمعاهد المعلمين وايجاد هيكل اداري يشرف على عملها اضافة الى الأهتمام برياض الأطفال وضرورة إشراك القطاع الأهلي في تنمية هذه المراحل التي تشكل اهمية خاصة في الدخول الى المرحلة الدراسية الاولى

وكيل المدير العام لتوزيع المنتجات النفطية:

العمليات الإرهابية والتسريب هي مسببات أزمة ا روقات في العراق

بهرا ـ سانتا ميخائيل

يعيش العراق ومنذ اكثر من شهرين شحة في المحروقات تمثلت في مشاهدة طوابير السيارات الطويلة التي تقف امام محطات تعبئة الوقود ومنذ الصباح الباكر، مع ارتفاع اسعار المحروقات ونشاط باعة الأرصفة في السوق السوداء

احد سواق سيارات الأجرة الواقف في طابور امام احدى محطات الوقود قال متذمراً من الوضع أنا هنا منذ الفجر، وانقضت الآن أكثر من ست ساعات ولم يصل دوري فمتى سيصل؟ ومتى سأعود لأهلي ولعملي؟ البنزين متوفر وامام عيوننا لكن هناك من يتفق مع العاملين مقابل المال ويعبيء سيارته ثم يبيعه لباعة الأرصفة وإلا فمن أين يحصلون على البنزين فيما اكد آخر ان الشحة ليست في البنزين فقط بل في كل انواع المحروقات من الغاز والنفط الأبيض وأضاف مو حرام إحنا بلد النفط وما عدنا نفط لعد وين دَيروح وإلمن ؟، وطالبَ السلطات المختصة بوضع حد لهذه الأزمة

أحد الموظفين اخبرنا انه مضطر لشراء البنزين من السوق السوداء اي من باعة الأرصفة لأنه يُنهي دوامه عند الثانية ظهراً ويعود للبيت لكي يرتاح وبالتالي لا مجال لذهابه الى محطة الوقود لأنها تقفل عند الساعة الثامنة مساءاً، وأضاف اكثر من نصف مرتبي يذهب على شراء البنزين لأني موظف ولا مجال لدي للذهاب للمحطة فأضطر لشراء البنزين من باعة الأرصفة الذين استغلوا الوضع ورفعوا الأسعار من الفين دينار للعشرين لتر من البنزين الى اكثر من خمسة الاف دينار

وللمرأة أيضاً نصيبها من الأزمة إذ قالت إحدى ربات البيوت نفط ماكو، غاز ماكو قبل كانت قنينة الغاز بسعر ٥٠٠ دينار اما الآن فقد تجاوز سعرها الخمسة الاف دينار اما النفط فارتفع سعره بشكل مذهل ولماذا لاندري ؟

إن ارتفاع اسعار المحروقات كان له التأثير السلبي على الحالة المعيشية للمواطن العراقي العادي، فإرتفاع اسعار البنزين والغاز ادى الى ارتفاع شامل واتوماتيكي في اسعار النقل في بغداد والمحافظات، كما طال الارتفاع اسعار الفاكهة والخضراوات والمواد الغذائية الأخرى التي يُعتمد على ايصالها للسوق على النقل

من جهته صرح وكيل المدير العام لتوزيع المنتجات النفطية، في لقاء أجريناه معه، بأنه لا يستطيع القول ان مادة المحروقات غير موجودة لأنها متوفرة، ونحن نستورد البنزين من دول الجوار وننتجه ايضاً وهو موجود في المستودعات لكن الذي يحصل إن العمليات الإرهابية التي تستهدف المنشآت النفطية تعيق ايصاله الى محطات التعبئة وكذلك تعرض الشاحنات التي تقل هذه المادة الى التهديد من قبل الجماعات المسلحة

ولم ينكر السيد الوكيل وجود مسببات اخرى للأزمة ومنها استغلال بعض ضعاف النفوس للإنفلات الأمني والقيام بتسريب مادة النفط الأبيض والبنزين من محطات التعبئة والمتاجرة بها في السوق السوداء، وقيام بعض اصحاب المعامل مثل معامل الطابوق والسمنت والمعامل الأخرى بشراء النفط الأبيض وبطرق شتى واستعماله بدل النفط الأسود في الصناعة، كذلك عزا الوكيل الأزمة الى قلة وعي المواطن واستخدامه للخزانات المحورة في سيارته للحصول على المزيد من البنزين او اللجوء الى التعبئة والخروج من المحطة وبيعه للباعة المتجولين والعودة للوقوف في الطابور مرة ثانية

وأكد الوكيل أن الأجهزة الأمنية وقوات الحرس الوطني تقوم مشكورة بجهود مكثفة للقضاء على هذه الحالات وتأمل ان تشهد الأيام المقبلة تحسناً ملحوظاً لقيام هذه الأجهزة بدورها والاعتماد على الحرس الوطني العراقي